لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الإسكوا)

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

النموذج الاسترشادي

لاستعراضات التنمية الرقمية الوطنية لعام 2021

مقدمة

صُمم هذا النموذج الاسترشادي لتسهيل عمل الخبراء في صياغة الاستعراضات الوطنية للدول العربية المشاركة في مشروع الإسكوا للتنمية الرقمية المرتبط بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشرة[1]. ويفترض أن تعكس هذه الاستعراضات الواقع الرقمي على الصعيد الوطني، ولاحقاً على الصعيد الإقليمي العربي، مع الاستلهام بالمبادئ التوجيهية العامة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المصطلح العالمي الجديد للتعاون الرقمي، الذي يركّز على التواصل والاحترام والحماية connect, respect and protect، والاسترشاد بخريطة الطريق العالمية للتعاون الرقمي التي أطلقها الأمين العام في شهر حزيران/يونيو 2019[2].

يأخذ هذا النموذج الاسترشادي بعين الاعتبار الملاحظات التي أوردتها البلدان المشاركة في إعداد الاستعراضات الوطنية خلال 2018-2019. وكان قد استُخدم في هذه الفترة نموذج استرشادي صُمم من خلال دراسة استقصائية للحالة الراهنة للبلدان الأعضاء فيما يتعلق بخطوط العمل الرئيسة لبناء مجتمع المعلومات. وجرت مراجعته خلال النصف الثاني من عام 2020 في اجتماعات ومراسلات مع الدول المشاركة للنظر في الدروس المستقاة وأفضل الممارسات والمقترحات والتوصيات المستخلصة لتحسين منهجية العمل وإجراءات وأدوات إعداد استعراضات التنمية الوطنية القادمة قبل اعتمادها وإطلاق الدورة القادمة في بداية عام 2021. وجرت مراجعة الأسئلة الواردة في النموذج مع توزيعها ضمنه وحذف بعض الأجزاء وإضافة أخرى على الكتل الخمس التي وردت في النموذج الاسترشادي لعام 2018 لعكس واقع المعلومات لدى الدول العربية والإنجازات المحققة بشكل فاعل.

إن جميع المعلومات المطلوبة في هذا النموذج تتعلق بالسنتين الأخيرتين 2019-2020 إلا إذا ارتأى الخبراء الوطنيون ضرورة وأهمية مناقشة وتحليل بعض المعلومات الأقدم. من جهة أخرى، يمكن تخطي الأسئلة التي لا تتوفر المعلومات ذات الصلة بها مع ذكر عدم توفرها للفترة الزمنية المطلوبة.

يبقى الهدف الأساسي من هذا العمل تسليط الضوء على الجهود المبذولة في الدول العربية في مجال تكنولوجيات الرقمية، التي تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشرة.

[1] . تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=A

[2] Report of the Secretary-General, Roadmap for Digital Cooperation, 2020, https://www.un.org/ar/content/digital-cooperation-roadmap/assets/pdf/Roadmap_for_Digital_Cooperation_EN.pdf

الكتلة 1

الأطر الاستراتيجية

القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة

الكتلة 2

الدولة

البنية التحتية، الحوكمة، البيئة التشريعية

الكتلة 3

الاقتصاد

الإنتاج، القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النمو الاقتصادي

الكتلة 4

المجتمع

تحويل الإدارة العامة والاندماج الاجتماعي

الكتلة 5

الثقافة والإعلام

الهوية الثقافية، التنوع اللغوي، والإعلام

1- الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

أ- الاستراتيجيات الرقمية الوطنية (دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة)

المطلوب في هذا القسم ملء الجدول التالي ومناقشة تطوير الاستراتيجيات والسياسات الرقمية الوطنية الحديثة العهد (إن وجدت) والإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية الشاملة والاستراتيجيات و/أو السياسات القطاعية. لكل سياسة/استراتيجية، يرجى أدراج نبذة عن رسالتها ورؤيتها والسنة التي اعتُمدت فيها و/أو المخطط لها أن تنطلق ووضعها الحالي مع تقييم تنفيذها حتى الآن. بالنسبة للقطاعات الرئيسية، يرجى ذكر أهم الخطط القطاعية لبناء مجتمع المعلومات أو الاقتصاد الرقمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحكومة والتعليم والصناعة والتجارة والصحة؛ ووصف التقدم المحرز نحو تحقيق هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية وإنجازها.

هل توجد استراتيجية رقمية وطنية شاملة (مثل الأمة الرقمية والأمة الذكية والاقتصاد الرقمي ... الخ)؟	*(نعم / لا)*
اسم الاستراتيجية	
سنة الاعتماد وآخر تحديث	
الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذها	
وتيرة التنفيذ	*(ممتازة / جيدة / متوسطة / محدودة)*
وصف التقدم الحاصل (بما لا يتجاوز 150 كلمة)	
هل توجد استراتيجية/خطة قطاعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيد التنفيذ أو مخطط لها الانطلاق قريباً؟	*(نعم / لا)*
اسم الاستراتيجية أو الخطة	
سنة الاعتماد وآخر تحديث	
الجهة الحكومية المسؤولة	
وتيرة التنفيذ	*(ممتازة / جيدة / متوسطة / محدودة)*
وصف التقدم الحاصل (بما لا يتجاوز 150 كلمة)	
قطاعات أخرى: استراتيجية تحويل رقمي / التعلُّم الرقمي / الصحة الرقمية ... لكل منها يرجى إضافة الصفوف الخمسة التالية:	
اسم الاستراتيجية أو الخطة	
سنة الاعتماد وآخر تحديث	
الجهة الحكومية المسؤولة	
وتيرة التنفيذ	
وصف التقدم الحاصل (بما لا يتجاوز 150 كلمة)	

ب- المشاركة الوطنيّة في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي

يتطلب بناء مجتمع المعلومات على المستوى الوطني تعاوناً وبين القطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية). أما على المستوى العالمي فيُعتبر التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي عاملاً أساسياً في النجاح للوصول إلى مجتمع المعلومات، ولا سيما في تمويل وتنفيذ التنمية الرقمية وفي وضع خطط العمل ذات الصلة.

1- متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات[3]

هل توجد خطة عمل وطنية رسمية لدعم تحقيق الأهداف المبينة في إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003) وجدول أعمال تونس (تونس 2005)، أو في الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (نيويورك 2015)، تتضمن مكونات تعاون إقليمي؟ في هذه الحال، يرجى بيان أهم ملامح هذه الخطة وأهدافها.

يرجى أيضاً:

- تحديد المؤشرات والبيانات الإحصائية عن مجتمع المعلومات التي يقوم جهاز الإحصاء المركزي في بلدك بإصدارها دورياً لقياس أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحليل أبعادها الرئيسية.
- تحديد مشروع إقليمي لبناء مجتمع المعلومات أو الاقتصاد الرقمي مع مكونات وطنية تنفذ في بلدك، وإعطاء نبذة عنه وبيان مدى التقدم المحرز.
- تحديد مشروع يساعد في ردم الفجوة الرقمية على المستوى الوطني من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعطاء نبذة عنه وبيان مدى التقدم المحرز.
- سرد قصة نجاح مصممة لتعزيز مجتمع المعلومات بشكل مختصر وجذاب من أجل تبادل المعارف وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

2- الأطر الأخرى ذات الصلة

تحديد الأطر والمبادرات الأخرى ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الإقليمية أو الدولية، إن وجدت، والتي ينخرط فيها بلدك بفعالية، ولديه خطط أو أنشطة وطنية مرتبطة بها، سواء كانت متعلقة بهيئات الأمم المتحدة أو هيئات أخرى.

[3] https://www.itu.int/en/itu-wsis/Pages/default.aspx

2- مجالات سياسة البنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية

أ- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر البنية التحتية أساسية في تحقيق هدف الاندماج الرقمي، مما يتيح النفاذ الشامل والمستدام والواسع والميسور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجميع. ويُنظر في الخدمات ذات الصلة الموجودة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتوفير اتصال مستدام والوصول إلى المناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والإقليمي.

1- هيكلية السوق والبنية التنظيمية

- إعطاء فكرة موجزة عن الهيكلية القائمة لسوق الاتصالات (خدمات الهاتف الجوال والإنترنت)

- ملء الجدول التالي:

خدمة الاتصالات	حالات المشهد التنظيمي	أهم تراخيص الاتصالات الممنوحة
خدمات الهاتف الجوال	*(تنافسية، احتكار، حصرية ثنائية)*	
خدمات الإنترنت	*(تنافسية، احتكار، حصرية ثنائية)*	

2- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع الخدمة

- قائمة الخدمات المتاحة للهاتف الجوال والإنترنت بما في ذلك النطاق العريض الثابت والجوال، والجيل الثاني من الشبكة اللاسلكية، والألياف البصرية إلى المنازل.

- قائمة مزودي خدمات الإنترنت في الخدمة.

- قائمة شبكات الهاتف الجوال العاملة.

- ملء الجدول التالي (الحصول على البيانات من جهة موثوقة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات):

المؤشر	القيمة	آخر سنة
انتشار الهاتف الجوال		
نسبة الأسر التي لديها اتصال بالإنترنت		
عرض نطاق الإنترنت الدولي (bit/s) لكل مستخدم إنترنت		
عرض نطاق الإنترنت الدولي (bit/s) لكل مستخدم إنترنت: - على الأقل 3G - على الأقل LTE/WiMAX		

اشتراكات النطاق العريض الثابت حسب مستويات السرعة كنسبة مئوية من إجمالي اشتراكات النطاق العريض الثابت. - 256 كيلوبت/ثانية إلى 2 ميغابت/ثانية - من 2 إلى 10 ميغابت/ثانية - 10 ميغابت/ثانية أو أكثر		

3- النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- بيان مدى الإدماج الرقمي لتمكين الجميع من النفاذ الشامل والمستدام إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الأسر، الأعمال، المؤسسات الحكومية، المدارس، الجامعات، المؤسسات الصحية، المكتبات، مكاتب البريد، المتاحف، المراكز المجتمعية وغيرها من المؤسسات التي يمكن للجمهور الوصول إليها.
- بيان أهم المبادرات المتاحة (العامة والخاصة والمجتمعية) لتوفير النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- بنية الإنترنت

- المشهد الوطني الحالي للإنترنت، بما في ذلك:
  - ✓ العمود الفقري والبنية التحتية لشبكة النطاق العريض،
  - ✓ نقاط اتصال Wi-Fi وخدمات WiMAX وشبكات الهاتف الجوال 3G و4G،
  - ✓ شبكة الألياف البصرية والكبلات البحرية للإنترنت،
  - ✓ مراكز تبادل الإنترنت الوطنية والإقليمية وخوادم الجذر الإقليمية،
  - ✓ اعتماد الـ IPv6.

5- إدارة النطاق العلوي

- ملء الجدول التالي:

اسم مسجل ccTLD (الذي يدير ويشرف على السجل الوطني للإنترنت)	***الاسم بالإنكليزية:*** ***الاسم بالعربية:***				
عنوان المسجل	*(http://*				)
إجمالي عدد نطاقات ccTLD بالعربية وبالإنكليزية والمسجلة خلال الأعوام 2018 و 2019 و2020		**2018**	**2019**	**2020**	
	عربي				
	إنكليزي (لاتيني)				

ب-الحوكمة

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة المتعددة القطاعات ودور المنظمات غير الحكومية

- نظرة عامة على وجود حوار منظم يضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، في وضع استراتيجيات رقمية مستدامة لمجتمع المعلومات وتبادل أفضل الممارسات.

- تحديد الآليات الوطنية لإطلاق وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات، إن وجدت.

- بيان وجود أو إنشاء شراكة واحدة على الأقل بين القطاعين العام والخاص (PPP) أو شراكة متعددة القطاعات (MSP).

- مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع ملموسة لتطوير مجتمع المعلومات.

2- المشاركة في أنشطة حوكمة الإنترنت

- نظرة عامة عن وجود حوار منتظم بين جميع الشركاء في مجال حوكمة الإنترنت.

- تحديد أي مبادرات أو آليات لمنتدى وطني لحوكمة الإنترنت.

- تقييم المشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت العربي.

- تقييم المشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت العالمي.

- تحديد أية مشاركة في صنع سياسة الآيكان والمشاورات العامة.

ج- البيئة القانونية والأخلاق وبناء الثقة

يعتبر توفر البيئة التمكينية الملائمة من العوامل الأساسية التي تساهم في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة معدلات استخدامها. إن وجود المناخ التشريعي والتنظيمي الذي يتسم بالشفافية وعدم التمييز يعزز التعاون والشراكات بين القطاع العام والخاص وكل المكونات المجتمعية. ومع ازدياد أهمية المعلومات في المجتمع تزداد حساسية مواضيع أمن المعلومات وحماية الخصوصية.

1- البيئة القانونية والتنظيمية

- بيان الإطار القانوني والتنظيمي الداعم والشفاف والمؤيد للمنافسة، الذي يوفر الحوافز المناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات، بما في ذلك:
  - ✓ الملكية الفكرية (IPR).
  - ✓ تشريعات ولوائح الاتصالات والإنترنت (مثل قوانين الاتصالات المحدثة، قوانين الفضاء السيبراني ... إلخ).
  - ✓ التشريعات الإلكترونية، وخاصة تلك المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.

- ملء الجدول التالي:

المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية	معتمد أو مراقب	سنة الاعتماد
منظمة التجارة العالمية (WTO)	*(نعم / لا)*	
اتفاقية باريس Paris Convention	*(نعم / لا)*	
نظام البراءات الدولي (PCT)	*(نعم / لا)*	
معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف (WCT)	*(نعم / لا)*	
اتفاقية مدريد Madrid Agreement	*(نعم / لا)*	
اتفاقية لاهاي Hague Agreement	*(نعم / لا)*	
معاهدة قانون البراءات (PLT)	*(نعم / لا)*	
الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)	*(نعم / لا)*	

قوانين الفضاء السيبراني	هل هو متاح؟	رقم القانون	سنة الإصدار
المعاملات الإلكترونية	*(نعم / لا)*		
التوقيع الرقمي	*(نعم / لا)*		
الدفع الإلكتروني	*(نعم / لا)*		
التجارة الإلكترونية	*(نعم / لا)*		
إدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة	*(نعم / لا)*		

2- الخصوصية وحماية البيانات

- قائمة القوانين التي تتناول الخصوصية وحماية البيانات (رقم القانون، السنة التي اعتُمد فيها، عنوان الإنترنت المرجعي URL).

- المبادرات أو الإرشادات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات.

- إجراءات تثقيف المستخدم وتوعيته بشأن الخصوصية على الإنترنت ووسائل حمايتها.

3- مكافحة سوء الاستخدام ومنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- قائمة القوانين التي تتعامل مع الجريمة السيبرانية (رقم القانون، السنة التي تم اعتماده فيها، عنوان الإنترنت المرجعي URL).

- التدابير الوطنية لمنع الجرائم السيبرانية وكشفها ومقاضاتها وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الجهود المبذولة لمكافحة البريد الإلكتروني الواغل (SPAM) على المستويين الوطني والدولي.

- التدابير المعتمدة للوقاية من استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسيئة والكشف عنها.

4- استخدام المعاملات والوثائق الإلكترونية

- استخدام الوثائق والمعاملات الإلكترونية بما في ذلك الوسائل الإلكترونية لإصدار الشهادات وتوثيقها (مثل التوقيع الإلكتروني).

5- الإنترنت وأمن الشبكة

- وجود استراتيجية أو خطة عمل للأمن الوطني تتناول القضايا المتعلقة بحماية الموارد الحكومية الحيوية (تحديد وضع هذه الاستراتيجية ومدى تطبيقها ومكوناتها الرئيسة).

- الإشارة إلى وجود فريق استجابة لطوارئ الحاسوب CERT (مع تسمية الفريق باللغة العربية والإنكليزية)، ومهامه، وعدد الحوادث المسجلة، إن توفرت.

- تحديد النشاطات أو خطط التوعية بخصوص أمن الإنترنت وأمن المعلومات.
- ذكر أهم التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت.
- تحديد التدابير الأمنية المتخذة لضمان أمان المعاملات عبر الإنترنت ومدى فعاليتها.
- ذكر أهم الممارسات الوطنية المتميزة في مجال أمن المعلومات وأمن الشبكات.

3- مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

أ- بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى توفر العديد من العوامل بما في ذلك الاستثمارات ومصادر التمويل، وهيكلية الصناعة، وقدرات البحث والتطوير والابتكار. يشمل القطاع مشغلي خدمات الاتصالات، وتصنيع التجهيزات الحاسوبية، وتطوير البرمجيات، وتقديم الخدمات المعلوماتية، ومراكز الاتصال، والتدريب الفني، وتصميم وتطوير المواقع الإلكترونية، وتطوير المحتوى الرقمي والتعريب، بالإضافة إلى تقديم الحلول التكنولوجية.

1- شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشمل جميع الشركات العاملة في تقديم الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيع بالجملة و/أو التصنيع (سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

المطلوب وضع قائمة بشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **الرئيسية** وتضمين كل منها، **إن أمكن**، معلومات عن:

- طبيعة الشركة:
  - ✓ اتصالات/شبكات بما فيها شركات الهاتف الجوال؛
  - ✓ برمجيات بما فيها تطوير الأدوات والتطبيقات للحواسيب المحمولة والهواتف الجوالة؛
  - ✓ محتوى بما فيها تطوير المحتوى الرقمي للحواسيب والهواتف الجوالة أو الأجهزة اللوحية، ونشر المحتوى على الوِب أو على أقراص مدمجة CD أو أقراص فيديو رقمية DVD، وتصميم المحتوى حسب الطلب وتعريبه وتوجيهه لمختلف شرائح السكان، بما في ذلك الأشخاص غير المتعلمين وذوي الإعاقة والفئات المحرومة والضعيفة.
- النشاط الاقتصادي وحجم الأعمال.
- تصنيف الشركة (شركة منتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شركة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمالها، شركة مبيع وتركيب تجهيزات وبرمجيات، إلخ).
- ملكية الشركة (أجنبية، محلية، مشتركة).
- حصيلة شراكات عامة-خاصة والترويج من جانب الحكومة.
- تكوين القوة العاملة (وبشكل خاص التكوين الجنساني ونسبة المعوقين بين العاملين).
- مدى التوازن بين الجنسين، بما في ذلك عدد النسوة اللواتي يترأسن شركات أو في موقع القيادة.
- توفر سياسة لتشجيع النساء على تقديم الطلبات والتدابير التي تؤدي إلى نتائج إيجابية.
- النجاحات والعوائق التي واجتها هذه الشركات في إنشائها وانطلاقتها.

2- البحث والتطوير والابتكار والتقييس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- تحديد الاستراتيجيات والسياسات الرسمية المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحقق من مراعاتها للنوع الاجتماعي.

- توفر المعدات والأدوات والخدمات الضرورية للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- توفر الدعم الحكومي لبرامج البحث والتطوير في مجالات مثل:
  - ✓ تطوير أدوات الترجمة الآلية.
  - ✓ محركات البحث المتعددة اللغات ومراجع المحتوى؛
  - ✓ نشر واستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر (OSS)؛
  - ✓ تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

- ذكر مبادرة عامة و/أو خاصة لتعزيز الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل مراكز البحث والتطوير في الشركات الكبيرة).

- ذكر مبادرة للاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأثرها الاقتصادي والمجتمعي.

- بيان مدى اعتماد معايير التشغيل البيني interoperability الدولية (مثل التجارة الإلكترونية العالمية).

- بيان مستوى الوعي لمتطلبات ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الإنترنت.

3- التسهيلات الحكومية والاستثمار وتمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

توفير معلومات عن المساعدة الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل وصولها إلى رأس المال وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تحديد الاستراتيجيات والسياسات والحوافز المتعلقة بالاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحسن تنفيذها.

- إبراز إطار قانوني للاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد الحوافز.

- ذكر أية مبادرات عامة أو خاصة لتعزيز الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ذكر التدابير، إن وجدت، التي أُقرت أو اعتُمدت لجذب الاستثمارات الرئيسية الوطنية الخاصة والأجنبية (من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال خلق بيئة استثمار شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

- مدى نجاح الحكومات وأصحاب المصلحة في تدابير تعزيز مجتمع المعلومات مثل:
  - ✓ برامج ريادة الأعمال والابتكار والحضانة، بما في ذلك تنظيم المشاريع للنساء ومجالات تركيزها؛
  - ✓ صناديق الاستثمار الحكومية في المجالات المستهدفة، تؤكد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
  - ✓ استراتيجيات تشجيع الاستثمار؛
  - ✓ دعم تصدير البرمجيات.

- تقديم معلومات عن الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تقديم معلومات عن توفر استثمارات رأس المال المغامر.

- تحديد شركات رئيسة مدرجة في البورصات الوطنية و/أو العالمية.

- تحديد صناديق الاستثمار (الخاصة والعامة) ووكالات التمويل ورؤوس الأموال الاستثمارية العاملة، إن وجدت، لبناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ذكر أية مبادرة أو قصة نجاح لتحسين آليات التمويل وابتكار عملياتها.

- ذكر العقبات الرئيسة التي تحول دون الاستثمار على نطاق واسع في فئات مختلفة من الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب- الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1- مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني

- ملء الجدول 1 والجدول 2 من الملحق الأول المتعلق بالمؤشرات الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإنتاجي والتجارة الدولية في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تحديد مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي لبلدك.

- تقديم إيضاحات (مؤشرات أو مبادرات/مشاريع) حول مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو في بلدك (مثل: التعليم، التصنيع، الأتمتة،... إلخ) وكفأته، إن أمكن.

2- *التبادل التجاري في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي تدعم هذه التكنولوجيا*

- تحديد نسبة مبيعات (تصدير) سلع (تجهيزات وبرمجيات) وخدمات تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لكافة البلدان لمبيعات السلع والخدمات الأخرى.

- تحديد نسبة مشتريات (استيراد) سلع (تجهيزات وبرمجيات) وخدمات تكنولوجيا المعلومات الاتصالات من مختلف البلدان إلى مبيعات السلع والخدمات الأخرى.

3- *الأعمال الإلكترونية*

- بيان مدى توفر خدمات الأعمال الإلكترونية، لا سيما الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

- سرد قصة نجاح للتبادل التجاري عبر الإنترنت في بلدك.

- تحديد العوائق الرئيسة التي تحول دون اعتماد التجارة والتبادل التجاري الإلكتروني على نطاق واسع.

- إعطاء بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، إذا كانت متاحة، مثل نسبة النساء التي تستخدم هذه الخدمات.

- مدى نضج تطبيقات مثل التجارة الإلكترونية من شركة إلى شركة B2B ومن شركة إلى مستهلك B2C.

- مدى استخدام النماذج التجارية الإلكترونية الدولية في بلدك، ومدى تصميمها لأخذ الفروق بين الجنسين بالاعتبار.

- في حال استخدام البلد لنموذج دولي للأعمال الإلكترونية، مدى تعميم المنظور الجنساني فيه، أي أخذ النموذج المختار بالفروق بين الجنسين من تصميم بوابات التجارة الإلكترونية إلى الأفضليات الجنسانية في التجارة، وغيرها.

- مدى توفر واستخدام معايير التجارة الإلكترونية (مثل أنظمة الدفع الإلكترونية).

- إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذه الخدمات.

- ملء الجدول التالي:

القوانين/ الخدمات	هل هي متاحة؟	رقم القانون	سنة الإصدار
الخدمات المصرفية الإلكترونية	*(نعم / لا)*		
قانون التجارة الإلكترونية	*(نعم / لا)*		
أسماء قوانين وخدمات إلكترونية أخرى	*(نعم / لا)*		

4- التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة الإنتاج وخفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي تقلل العمالة (بما أن العمالة تعتبر أعلى تكلفة للإنتاج). وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء خدمة أو منتج جديد وخلق المزيد من فرص العمل.

- توضيح تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمو العمالة في بلدك، مع ذكر أمثلة إن أمكن.

- إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق فرص عمل للشباب والشابات في بلدك، تقديم إيضاحات حول المبررات وحجم فرص العمل للشباب والنساء (من خلال دراسات الحالة، وتقييم المبادرات والمشاريع).

- اذكر قصة نجاح بخصوص توظيف شباب وشابات بلدك في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- حدد العقبات الرئيسة التي تحول دون التوظيف على نطاق واسع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تقييم صافي فرص العمل والوظائف الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى سنوات في بلدك مع بيان تفاصيل التقييم.

5-التوظيف الإلكتروني

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للبحث وإيجاد العمل (عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة والإعلانات والشبكات الاجتماعية والمهنية).

- مدى توفر بوابات التوظيف وقواعد البيانات الوطنية للسير الذاتية.

- تسليط الضوء على أي مبادرات عامة أو خاصة تدعم "العمل عن بعد"، إن وجدت في بلدك، مما يسمح للمواطنين بالعيش داخل مجتمعاتهم والعمل في أي مكان، وزيادة فرص العمل للنساء ولذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم بيانات تشير إلى استخدام كلٍ من النساء والرجال للعمل عن بعد.

- في حالة وجود مثل هذه المبادرات، تقديم بيانات لمعرفة ما إذا كان نسبة النساء اللواتي يستخدمن التحليل المتعلق بالعمل عن بعد أعلى من نسبة الرجال أو تساويها.

- الإشارة إلى قصة نجاح من بلدك في مجال التوظيف الإلكتروني واستقاء الدروس منها.

- بيان العقبات الرئيسة التي تحول دون التوظيف الإلكتروني على نطاق واسع.

4- التحول الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي[4]

أ- التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس، في أي مكان في العالم، بالوصول إلى المعلومات والمعرفة والمحتوى بشكل شبه فوري، وبناءً عليه، تمكن الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

يهدف هذا المجال إلى تعزيز وزيادة الولوج إلى المعلومات ذات الصلة بالمجال العام والمعرفة والتطبيقات والمحتوى.

ويستلزم خط العمل C3 كما هو موضح في القمة العالمية لمجتمع المعلومات: (أ) الوصول إلى المعلومات الرسمية العامة، (ب) الوصول إلى المعارف العلمية، (ج) المكتبات العامة الرقمية والمحفوظات، (د) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المبادرات، (هـ) المصدر المفتوح والبرمجيات الحرة، (و) وصول الجمهور إلى المعلومات.

1- شمولية الولوج: التوفر، التطوير، القدرة على تحمل التكاليف، والتكيف

الفئات المستهدفة: الأفراد بشكل عام (المواطنون والمهاجرون والنازحون ... إلخ)، والأطفال (خاصة الأطفال المهمشين)، والنساء (وخاصة النساء المهمشات)، والشباب (الشباب المهمش بشكل خاص)، والمسنين (خاصة المهمشين وذوي الإعاقة)، والأشخاص الآخرين الفئات المحرومة والضعيفة.

- بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات المذكورة أعلاه، ما مدى ملاءمة الولوج وجدواه، وفقًا للجوانب الثلاثة التالية:

أ- **التوفر والقدرة على تحمل التكاليف:** منصات معلومات/معارف رقمية متاحة وتسمح بولوج النساء، وكذلك الدوريات والكتب والوثائق العامة الرقمية والمحفوظات العلمية والتطبيقات والمحتوى والخدمات المجانية التي تقدم بأسعار معقولة من خلال بعض اللوائح الحكومية أو البرامج المجتمعية.

ب- **التطوير والقابلية للتكيُّف:** المعلومات/المعارف المتوفرة أعلاه قد تم تكييفها مع المجموعات المستهدفة المحددة، أو هناك خطط لتكييفها (تعريب وتخصيص وتحديث دوري وتكييف للأشخاص ذوي الإعاقة).

ج- **وسائل الولوج - توفر الولوج المناسب من خلال القنوات المختلفة:** توفر نفاذ عمومي متعدد الأغراض إلى الإنترنت، مستدام ومتاح بأسعار معقولة أو مجاني، ووجود خطط لترقيته وتضمين جدولة الولوج، إذا كان متاحاً ويوفر ولوج النساء والفتيات.

- تحديد المبادرات التي توفر حرية الولوج إلى الإنترنت في المناطق العامة على مستوى المدن الكبيرة.

[4] قد تتطلب بعض الأقسام في هذا الفصل التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية أو وكالات التنمية الاجتماعية.

- مدى تقديم خدمات المساعدة إلى المستخدمين، في أماكن مثل المكتبات، والمؤسسات التعليمية، والإدارات العامة، ومكاتب البريد أو الأماكن العامة الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمحرومة.

- تحديد العقبات الرئيسة التي تحول دون شمول المجموعات المذكورة أعلاه، بالولوج الرقمي على نطاق واسع.

- تحديد أحكام الولوج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (مثل توفير لغة الإشارة، خدمات تحويل النص إلى كلام، وغيرها).

2- التمكين (الاستخدام): التعليم، الترفيه، المشاركة السياسية، والعائدية الاقتصادية

الفئات المستهدفة: الأفراد ككل (المواطنون والمهاجرون والنازحون ... إلخ) والمجموعات المهمشة والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المحرومة.

- لكل مجموعة من المجموعات المذكورة أعلاه، تحديد الغرض من الاستخدام وفائدته، ودور أصحاب المصلحة وفقًا لما يلي:

أ- **الغرض من الاستخدام:** الإشارة إلى الغرض الرئيس من الاستخدام من قبل المجموعة المستهدفة المحددة لأنواع المشاركة التالية، مع توفير بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي للتفكير في اتجاه الارتباطات، واستيعاب التأثير المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية.

- **المشاركة الاجتماعية:** استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من قبل المواطنين، لتحسين مشاركتهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية (مثل محو الأمية والتعليم والترفيه وتسهيل النقل والمسكن والصحة والتغذية والتأمين والسلامة).
- **المشاركة الاقتصادية:** استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من قبل المواطنين، لتحسين مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية (مثل امتلاك مؤسسات صغيرة ومتوسطة، معاملات، تجارة إلكترونية، وظائف بدوام كامل، وظائف بدوام جزئي، العمل من المنزل، العمل الحر ... الخ).
- **المشاركة السياسية:** استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من قبل المواطنين لتحسين مشاركتهم والحوكمة المحلية (بما في ذلك الخدمات الإلكترونية، والتصويت الإلكتروني، والمشاركة الإلكترونية ... إلخ).

- **دور أصحاب المصلحة:** يشير إلى الدور والدافع الرئيسين للسلطات المحلية أو مجموعات تمكين المجتمع لتعزيز أغراض الاستخدام المذكورة أعلاه، بما في ذلك إدارة الشبكات ذات الصلة.

- تحديد العقبات الرئيسة التي تعوق التمكين الرقمي على نطاق واسع للمجموعات المذكورة أعلاه.

ب. بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية/التنمية الرقمية[5]

يجب أن يمتلك الجميع المهارات اللازمة للاستفادة بشكل كامل من مجتمع المعلومات؛ ولذلك، فإن بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ضروري. ويمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في:

- تحقيق التعليم للجميع من خلال تقديم التعليم وتدريب المعلمين، لا سيما التعليم المهني والعالي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM.
- توفير ظروف محسنة للتعلم مدى الحياة، التي تنظر في احتياجات كل من الرجال والنساء، وتمكن الناس الذين هم خارج عملية التعليم الرسمي لتحسين مهاراتهم المهنية.
- المشاركة في الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتماسك الاجتماعي.

1- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التدريب الإلكتروني)

يرجى ملء الجدول 3 من الملحق الأول، مع مراعاة التوفر والمشاركة لكل من الرجال والنساء، واستخدام المحتوى الحساس للنوع الاجتماعي والبيانات المصنفة حسب ذلك. تقديم سرد لتسليط الضوء على الجهود المبذولة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب على جبهات مختلفة (بما في ذلك تطوير المناهج وتدريب المعلمين والإدارة المؤسسية والإدارة العامة)، وعلى جميع المستويات (من المدارس إلى المعاهد والجامعات وغيرها) على النحو التالي:

أ- التعليم الأساسي:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لمحو الأمية الأساسية في بلدك.

ب- التعليم الابتدائي والثانوي:

- استخدام أنظمة وتطبيقات التعليم الإلكتروني في جميع مستويات المدرسة.
- توفر المدارس الافتراضية ومدى اعتمادها، ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.
- توفر الاتصال بالإنترنت في المدارس.

[5] : يتطلب هذا القسم (بما في ذلك الجداول ذات الصلة في الملاحق) التنسيق مع وزارات التربية والتعليم العالي.

- انتشار الحاسوب والإنترنت في المدارس، وإتاحة البوابات التعليمية المجانية والمفتوحة.
- توفر التعلم والتدريب عن بعد، كجزء من برامج بناء القدرات، ومساعدة الطلاب على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

ج- التعليم العالي:

- توفر نظم وتطبيقات التعلم الإلكتروني في الجامعات.
- توفر الجامعات الافتراضية واعتمادها.
- توفر مكتبات المحتوى الإلكتروني.
- تسليط الضوء على توفر واعتماد برامج التعلم عبر الإنترنت وشهادة التعلم عن بعد.
- تقديم معلومات عن توفر منظومات خاصة بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير التدريب كجزء من برامج بناء القدرات، ومساعدة الطلاب على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

د- التدريب وغيره من أشكال التعليم:

- وجود مراكز تدريب محلية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، والاستفادة من المرافق القائمة مثل: المكتبات والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض ونقاط الوصول العامة.
- إلى أي مدى يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها؟
- إدراج البرامج الوطنية التي تشرف عليها الحكومة لبناء قدرات النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفر التعلم عن بعد، والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، ومساعدة المستخدمين على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.
- ذكر العقبات الرئيسية التي تحول دون الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التعليم الإلكتروني)، وتضمين بيانات مصنفة حسب التحليل الذي يراعي النوع الاجتماعي في كل منها.

2- برامج التدريب المستهدفة (لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)

تقييم برامج التعليم أو التدريب الوطنية لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية التي تقدمها المنظمات الحكومية الدولية والقطاع العام والقطاع الخاص و/أو المنظمات غير الحكومية)، التي توفر فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات للمجموعات الفرعية التالية:

- موظفو الخدمة المدنية[6].
- النساء.
- الشباب.
- ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المسنون.

- تحديد العقبات الرئيسية التي تعيق بناء القدرات على نطاق واسع للمجموعات المذكورة أعلاه بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

ج. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمل. ويمكن أن تكون هذه التطبيقات في المكاتب خلفية، أو على شبكة الإنترنت، أو على الهاتف الجوال.

3- الحكومة الإلكترونية[7]

تشمل الحكومة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة للمؤسسات الحكومية لتسهيل وتسريع العمل بين المؤسسات ومع المواطن (مثل الأتمتة الإدارية، أتمتة المعالجة الجمركية، أتمتة نظم إدارة الضرائب والإيرادات، رقمنة المعلومات، التعامل عن بعد مع جميع المواطنين.

- تقديم معلومات عن توافر خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك:
  - ✓ التفاعل بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية (G2G)؛
  - ✓ التفاعل بين الحكومة والمواطن من خلال البوابات الإلكترونية الحكومية (G2C).
  - ✓ التفاعل بين الحكومة وقطاع الأعمال التجارية (G2B).

[6] قامت الإسكوا بتنفيذ "أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء قدرات القادة الحكوميين" في المنطقة (AIGLE)، وتتابع تقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني للدول المشاركة.

[7] هذا القسم (بما في ذلك الجداول ذات الصلة في الملاحق) يتطلب التنسيق مع المؤسسة المسؤولة عن مشروع الحكومة الإلكترونية ورئيس الوزراء.

- تقديم معلومات عن إمكانية الوصول إلى هذه التطبيقات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

- ملء الجدول التالي:

السلطة/الخدمات	الاسم/الرابط/عدد الخدمات
اسم السلطة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة	*الاسم بالإنكليزية:* *الاسم بالعربية:* *الرابط:*
اسم سلطة الحكومة الإلكترونية	*الاسم بالإنكليزية:* *الاسم بالعربية:* *الرابط:*
عدد خدمات الحكومة الإلكترونية المنشورة	
عدد خدمات الحكومة الإلكترونية ضمن الخطة	

- مدى توفر تطبيقات المشتريات الإلكترونية واستخدامها.

- ملء الجدول التالي بالإشارة إلى الخدمات المتاحة على بوابة الحكومة الإلكترونية.

الخدمات المتاحة على بوابة الحكومة الإلكترونية		
رابط بوابة الحكومة الإلكترونية:		
معلومات	عام	*(نعم/لا)*
	القوانين	*(نعم/لا)*
	الأدلة	*(نعم/لا)*
خدمات	معلومات ثابتة	*(نعم/لا)*
	نماذج قابلة للتنزيل	*(نعم/لا)*
	التفاعل	*(نعم/لا)*
الدفع الإلكتروني		*(نعم/لا)*
حساب على الإنترنت		*(نعم/لا)*
ثنائي اللغة		*(عربي/إنكليزي أو عربي/فرنسي أو غيرها)*
مشاركة المواطن	المدونات	*(نعم/لا)*
	استطلاعات الرأي	*(نعم/لا)*
وسائل التواصل	Facebook	*(نعم/لا)*
	Twitter	*(نعم/لا)*
	LinkedIn	*(نعم/لا)*
	YouTube	*+G*
	أخرى	*(الإشارة إليها)*
خدمات إضافية	RSS	*(نعم/لا)*
	إحصائيات الوِب	*(نعم/لا)*
	البحث	*(نعم/لا)*

إصدار الهاتف المحمول	دعم الهاتف الذكي / الحاسوب اللوحي	*(نعم/لا)*
	تطبيق مخصص يعتمد على نظام تشغيل iOS أو Android.	*(نعم/لا)*
ميزات أخرى		*(يرجى تحديدها)*

- ملء الجدول 4 من الملحق الأول، واستبيان الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية في الملحق الثاني.

4- الصحة الإلكترونية[8]

- تحديد مدى توفر إمكانية الوصول إلى المعارف الطبية في العالم وموارد المحتوى ذات الصلة محلياً لتعزيز قضايا الصحة العامة وصحة المرأة والرجل وأمراض مثل: نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والكورونا (COVID-19).

- تحديد البرامج الوطنية التي تعالج وتشجع "الصحة الجنسية والإنجابية"، وتستهدف كلاً من الرجال والنساء وتزيد الوعي بالمجتمع.

- تحديد البرامج الوطنية المعتمدة لمكافحة الأوبئة بما فيها الملاريا والكورونا.

- استخدام التطبيب عن بعد والاستخدام الطبي لعقد المؤتمرات عن بعد للمناطق المحرومة من الخدمات والسكان المعرضين للخطر.

- مدى نضج وتطبيق نظم معلومات الرعاية الصحية التالية:
  - ✓ إدارة رعاية المرضى.
  - ✓ حفظ السجلات الرقمية.
  - ✓ إدارة المستحضرات الصيدلانية.
  - ✓ قواعد بيانات الرعاية الصحية الوطنية.

- مدى استخدام نظم المعلومات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنبيه ورصد ومراقبة انتشار الأمراض المعدية، وتقديم المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

- الإشارة إلى قصة نجاح (واحدة أو أكثر) لمنظومة صحية رقمية طُبقت على المستوى الوطني.

- تحديد العقبات الرئيسة التي تعرقل برامج الصحة الرقمية بغية نشرها على نطاق واسع.

[8] يتطلب هذا القسم التنسيق مع وزارة الصحة.

5- السياسات الثقافية والإعلامية

أ. الهوية الثقافية والتنوع اللغوي[9]

يعتبر التنوع الثقافي واللغوي، واحترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان، أمراً ضرورياً لتنمية مجتمع المعلومات. يحافظ المحتوى الرقمي، لا سيما على الإنترنت، على اللغة ويسهل تطورها ويعزز التنوع الثقافي مع الحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطوير المحتوى الرقمي أن يلعب دوراً رئيساً في الحفاظ على التراث الوطني.

1- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي

- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدك للحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي، وجعله متاحاً كجزء حي من ثقافة اليوم.

- توفر الأنظمة المعلوماتية وتطويرها لضمان استمرار الوصول إلى المعلومات الرقمية المؤرشفة ومحتوى الوسائط المتعددة في المستودعات الرقمية، ودعم المحفوظات والمجموعات الثقافية كالمتاحف والمكتبات الوطنية التي تشكل ذاكرة البشرية.

- تسليط الضوء على تطوير المحفوظات الرقمية الوطنية ورقمنة المعلومات العامة والتراثية والعلمية والثقافية.

- مدى استخدام مواقع الوِب في الحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب والمجموعات الثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلاد.

ب. وسائل الإعلام[10]

يعتبر قطاع الإعلام بأشكاله المتنوعة والمتعددة جزءاً من العالم الرقمي الذي يشمل جميع القطاعات الاقتصادية. وتلعب هذه الوسائل أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات وتعزيز حرية الرأي وتعدد مصادر المعلومات.

[9] قد يتطلب هذا القسم تعاوناً مع وزارة الثقافة.

[10] قد يتطلب هذا القسم التنسيق مع وزارة الإعلام.

1- تنوع الوسائل الإعلامية واستقلاليتها وتعدديتها

- مدى تنوع وسائل الإعلام وملكيتها في بلدك.

- ملء الجدول أدناه، مع الإشارة إلى عدد المنافذ الإعلامية في كل فئة.

منافذ الإعلام	اللغات	ملكية			
		خاص	مختلط	حكومي	أجنبي
الصحف					
الصحف الإلكترونية					
مجلات					
وكالات إخبارية					
محطات الإذاعة					
محطات التلفزيون					

- توفر دعم حكومي للمؤسسات الإعلامية والصحفيين.

- حوكمة القطاع الإعلامي، بما فيه التشريعات التي تحكم القطاع، وما يتعلق بالحرية الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات.

- مساهمة قطاع الإعلام في دعم حرية التعبير عن الرأي وتعدد التوجهات السياسية والفكرية.

- كيفية تصوير النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام.

- تحديد النسبة المئوية للصحفيات ورئيسات التحرير من إجمالي الصحفيين ورؤساء التحرير في الإعلام.

2- وسائل الإعلام ودورها في مجتمع المعلومات

- تقييم دور وسائل الإعلام: الطباعة والإذاعة وكذلك الإعلام الجديد في مجتمع المعلومات.

- تسليط الضوء على استخدام وسائل الإعلام التقليدية في سد الفجوة المعرفية وتيسير تدفق المعرفة، لا سيما في المناطق الريفية.

- مدى استخدام ووسائل الإعلام الاجتماعية في الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب وتعزيز التنوع اللغوي للبلاد.

3- التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام

- بيان مدى الاستعداد الوطني لتقارب التلفزيون والإنترنت والهاتف (اللعب الثلاثي).

4- وسائل التواصل الاجتماعي

- بيان دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي وبناء مجتمع المعلومات.

- مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والمجموعات العرقية والثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلاد.

6- مبادرات متنوعة ومفيدة

1- مبادرات وقصص نجاح أخرى

- يرجى سرد بشكل موجز مبادرات ومشاريع قائمة أو مقترحة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في دعم التنمية المستدامة، إن وجدت، دون حصرها بمجال محدد.

2- معالجة الأحداث والأزمات المستجدة

- قد يطرأ أحداث أو أزمات مستجدة عالمية (مثل الكوفيد-19) أو إقليمية أو وطنية، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساعدة في معالجتها بشكل فعال؛ يرجى بيان كيفية التعامل مع هذه الأحداث والأزمات في بلدك والنتائج الإيجابية التي حُققت من خلال هذه المعالجة.

الملحق الأول

المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الجدول 1- المؤشرات الأساسية للقطاع الإنتاجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 1	نسبة مجمل القوى العاملة في قطاع الأعمال المعني بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (معبر عنه كنسبة مئوية).	القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أو موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) يتألف من الأشخاص الذين يعملون في الشركات التي تصنف أنها تنتمي إلى قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. يمثل إجمالي القوى العاملة كل الأشخاص العاملين في الإنتاج المحلي في قطاع الأعمال. في إطار الحسابات الوطنية يمكن قياس العمالة من خلال عدد الوظائف، الوظائف، مكافئات الوقت الكامل، أو ساعات العمل. للبلدان التي تستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد المراجعة 3. 1.3 (أو المكافئات الوطنية)، يُعرّف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعريف منظمة التعاون والتنمية للعام 2002، والذي نوقش بالتفصيل في منظمة التعاون والتنمية (2007). للبلدان التي تستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد المراجعة 4 (أو المكافئات الوطنية)، يُعرّف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعريف منظمة التعاون والتنمية للعام 2002. والذي نجده في المربع (2) والمنقش بتفاصيله في منظمة التعاون والتنمية (2007). يجري تعريف مجمل قطاع الأعمال بناء على نشاط الصناعة استناداً إلى مراجعة التصنيف الصناعي الدولي الموحد 1.3 كالتقسيمات 10-67 و71-74. وهو			

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
		يستثني بذلك الزراعة والصيد والحراج وصيد الأسماك؛ الأنشطة العقارية (لأن نسبة كبيرة من القيمة المضافة لهذه الأخيرة تتألف من إيجار للمساكن التي يشغلها ساكنوها) والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية (والتي تتكون أساساً من الخدمات غير السوقية، مثل خدمات الإدارة العامة والتعليم والصحة). للبلدان التي تستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد مراجعة 4، ليس من السهل تعريف مجمل قطاع الأعمال. على الأرجح ستشمل التقسيمات المتكافئة 50 إلى 36، 41-66، 69-82، و95. وماتزال المناقشات جارية ما إذا كان سيجري تضمين بعض الصناعات التي لم تضمن في تعريف الإصدار 1.3 من إجمالي قطاع الأعمال (الأقسام 37-39، 90-93 و96)[11].			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2	حصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي القيمة المضافة (معبراً عنها كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة لإجمالي قطاع الأعمال).	توضح إجمالي القيمة المضافة لصناعة محددة مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي الوطني. ويشار إليها أحياناً باسم الناتج المحلي الإجمالي حسب الصناعة ولا يجري قياسها مباشرة (ولكن يجري تقديرها في إطار الحسابات القومية). عموماً يجري حسابها وفق الاختلاف بين الإنتاج (الناتج الإجمالي) والمدخلات الوسيطة (الطاقة، المواد، والخدمات المطلوبة لإنتاج المخرجات النهائية). تعريفات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الأعمال الكلي حسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.			

[11] انظر في مشروع التصنيف الصناعي الدولي الموحد 4. http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?ci=27

الجدول 2- المؤشرات الأساسية بشأن التجارة الدولية في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 3	واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالي الواردات.	تم تعريف سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استناداً إلى تصنيفات النظام المنسق لعامي 1996 و2002. والتي يمكن أن نجدها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2007). مفاهيم أخرى هي في قاعدة بيانات الأمم المتحدة https://comtrade.un.org/ على سبيل المثال، إعادة التصدير وإعادة الاستيراد لا يجري تسجيلها، ويجري تقديم البيانات بالدولار الأمريكي (تقوم الأمم المتحدة بتحويلها من عملات الدول).			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 4	صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات.	تم تعريف سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استناداً إلى تصنيفات النظام المنسق لعامي 1996 و2002. والتي يمكن أن نجدها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2007). مفاهيم أخرى هي في قاعدة بيانات الأمم المتحدة تجلرة كوم على سبيل المثال، إعادة التصدير وإعادة الاستيراد لايجري تسجيلها، ويجري تقديم البيانات بالدولار الأمريكي (تقوم الأمم المتحدة بتحويلها من عملات الدول).			

الجدول 3- المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
تطوير التعليم 1	نسبة المدارس التي تمتلك جهاز راديو يستخدم لأغراض تعليمية (حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	تقدم المدارس التعليم المستند على الراديو كنسبة من إجمالي عدد المدارس في البلد لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3).			
تطوير التعليم 2	نسبة المدارس التي تمتلك جهاز تلفاز يستخدم لأغراض تعليمية (حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	تقدم المدارس التعليم المستند على التلفاز كنسبة من إجمالي عدد المدارس في البلد لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3).			
تطوير التعليم 3	نسبة المدارس التي تمتلك مرافق اتصالات هاتفية تستخدم لأغراض تعليمية (حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	المدارس التي تمتلك مرافق اتصالات هاتفية كنسبة من إجمالي عدد المدارس في البلد لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3). نلاحظ أن المرفق يجب أن يرتبط مباشرة بالمدرسة. وكمثال على ذلك، لن يشكل الهاتف المحمول المملوك من قبل شخص يعمل في المدرسة منشأة اتصالات هاتفية مدرسية.			
تطوير التعليم 4	نسبة الطلاب إلى الحاسوب (حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	متوسط عدد الطلاب لكل حاسوب في المدارس التي تقدم تعليمات بمساعدة الحاسوب (CAI) لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3).			
تطوير التعليم 5	نسبة المدارس التي تمتلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت وفق النوع	المدارس التي تمتلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت كنسبة من إجمالي عدد المدارس في البلد لكل مستوى من مستويات			

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
	(حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3).			
تطوير التعليم 6	نسبة الطلاب الذين يمتلكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المدرسة (حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED من 1 إلى 3).	العدد الكلي للطلاب الذين يمتلكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت كنسبة من إجمالي عدد الطلاب في المدارس التي تقدم تعليمات بمساعدة الإنترنت في بلد معين لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (1-3).			
تطوير التعليم 7	نسبة الطلاب الملتحقين حسب الجنس في المستوى الثالث في المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[12] (لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED 5 و6).	عدد الطلاب المقبولين حالياً في المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الجنس كنسبة من كل الطلاب الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في بلد معين لكل مستوى من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم ISCED (5 و6) مجتمعة.			
تطوير التعليم 8	نسبة المعلمين المؤهلين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية والثانوية.	عدد معلمي الابتدائية والثانوية الذين تلقوا تدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، معبراً عنها كنسبة من إجمالي عدد المعلمين في هذه المستويات من التعليم.			
مؤشر مرجعي					
مراجعة تطوير التعليم 1	نسبة المدارس التي لديها كهرباء حسب التصنيف الدولي	المدارس التي لديها كهرباء كنسبة من إجمال عدد المدارس في البلد لكل مستوى			

[12] تتضمّن المجالات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علم الحاسوب، هندسة الحواسيب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظمة المعلومات، أنظمة الوسائط المتعددة، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دعم النظام وتطوير البرمجيات، المعلوماتية ...الخ، يجري تمثيلها من خلال مجالات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم 97 من الدراسة 48 استخدام الحاسب، مع عناصر21- فن (سمعية بصرية إنتاج وتصميم الوسائط) و52- هندسة (إلكترونيات وأتمتة). هذه وتشمل هذه المجالات عملًا كبيرًا في فهم الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من الاستخدام الأكثر استخدامًا أو أساسيًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
	الموحد لتطوير التعليم من (1-3)[13]	من مستويات التصنيف الدولي الموحد لتطوير التعليم (1-3).			

المتغيرات التصنيفية

المتغير التصنيفي الرئيسي المستخدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤشرات التعليم هو نسخة عام 1997 للتصنيف الدولي الموحد للتعليم، والذي تحتفظ به اليونيسكو. يميّز التصنيف الدولي الموحد للتعليم بمستويات التعليم المختلفة على النحو التالي:

- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 1: التعليم الابتدائي أو المرحلة الأولى من التعليم الأساسي.
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2: أقل من الثانوي أو المرحلة الثانية من التعليم الأساسي.
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3: العليم الثانوي الأعلى.
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 4: التعليم ما بعد الثانوي غير العالي (برامج تتوضع بين التعليم الثانوي الأعلى والجامعي).
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5: المرحلة الأولى من التعليم الجامعي (لا يؤدي مباشرة إلى مؤهل متقدم للبحوث).
- التصنيف الدولي الموحد للتعليم 6: المرحلة الثانية من التعليم الجامعي (يؤدي إلى مؤهل متقدم للبحوث).

[13] بما أن الكهرباء ليست على وجه التحديد سلعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكنها شرط هام لاستخدام العديد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث أنها غير مدرجة في القائمة الأساسية، ولكنها مدرجة كمؤشر مرجعي. وكشفت الدراسات الدولية التي استعرضها معهد اليونسكو للإحصاء أن نقص الكهرباء يشكل عائقاً كبيراً في العديد من الاقتصادات النامية التي تعتبر رصد اتجاهاتها ملائمةً مثل رصد العرض واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول 4- المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
الحكومة الإلكترونية 1	نسبة الأشخاص العاملين في مؤسسات الحكومة المركزية التي تستخدم الحواسيب بشكل روتيني.	تم حساب نسبة العاملين في مؤسسات الحكومة المركزية التي تستخدم الحواسيب بشكل روتيني بتقسيم نسبة هؤلاء العاملين على العدد الكلي للعاملين في مؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية. يمكن حساب مؤشر اختياري بشكل منفصل للأشخاص الذكور والإناث العاملين (أو الخصائص الفردية الأخرى).			
الحكومة الإلكترونية 2	نسبة الأشخاص العاملين في مؤسسات الحكومة المركزية التي تستخدم الإنترنت بشكل روتيني.	تم حساب نسبة العاملين في مؤسسات الحكومة المركزية التي تستخدم الإنترنت بشكل روتيني بتقسيم نسبة هؤلاء العاملين على عدد العاملين في مؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية. يمكن حساب مؤشر اختياري بشكل منفصل للأشخاص الذكور والإناث العاملين (أو الخصائص الفردية الأخرى).			
الحكومة الإلكترونية 3	نسبة مؤسسات الحكومة المركزية مع شبكة محلية (LAN).	تم حساب نسبة مؤسسات الحكومة المركزية التي لديها شبكة محلية (LAN) بتقسيم نسبة تلك المؤسسات على عدد مؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية.			
الحكومة الإلكترونية 4	نسبة مؤسسات الحكومة المركزية مع إنترنت.	تم حساب نسبة مؤسسات الحكومة المركزية التي لديها إنترنت بتقسيم نسبة تلك المؤسسات على عدد مؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية.			
الحكومة الإلكترونية 5	نسبة مؤسسات الحكومة المركزية مع	تم حساب نسبة مؤسسات الحكومة مع الوصول إلى الإنترنت، حسب نوع الوصول بتقسيم العدد الكلي لمؤسسات الحكومة			

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
	الوصول إلى الإنترنت، حسب نوع الوصول.	المركزية مع الوصول إلى الإنترنت (حسب كل نوع للوصول وأي وصول) على العدد الكلي لمؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية. لاحظ أنه من المرجح أن يتجاوز مجموع النسب المئوية لكل نوع من أنواع الوصول 100 ، حيث سيكون لدى العديد من مؤسسات الحكومة المركزية أكثر من نوع واحد من خدمات الوصول.			
الحكومة الإلكترونية 6	نسبة مؤسسات الحكومة المركزية مع وجود شبكة الإنترنت.	تم حساب نسبة مؤسسات الحكومة المركزية مع وجود شبكة إنترنت بتقسيم نسبة تلك المؤسسات على عدد مؤسسات الحكومة المركزية. ثم ضرب الناتج بالعدد 100 ليعبر عنها كنسبة مئوية.			
الحكومة الإلكترونية 7	خدمات مختارة على شبكة الإنترنت متاحة للمواطنين، حسب مستوى تطور الخدمة.	بخلاف المؤشرات من 1-6، يشير هذا المؤشر إلى كل من الحكومة المركزية ومستوى الولاية/المقاطعة. وهذا ضروري لضمان إمكانية المقارنة الدولية حيث أن الخدمات المختارة قد يجري تقديمها من قبل المستويات المختلفة للحكومة عبر الدول. نظراً لأن النهج المتبع لقياس الخدمات المستندة إلى الإنترنت لم يتم اختباره نسبياً ولأن الاستجابات قد تكون ذاتية إلى حد ما، فإن المؤشر يعتبر في البداية "تجريبياً". يعطى قيمة لهذا المؤشر من قبل السكان من أجل إظهار أهمية الخدمات الحكومية المستندة إلى الإنترنت على المستوى الوطني. ويُعبر عن المؤشر من حيث النسبة المئوية لسكان البلد القادرين نظرياً على الوصول إلى كل خدمة قائمة على الإنترنت. لاحظ أن هذا لا يشير إلى ما إذا كان المواطن يمتلك المعدات أو المعرفة اللازمة للوصول إلى			

المؤشر الأساسي		تعاريف وملاحظات	2018	2019	2020
		تلك الخدمات، سواء كان يحتاج إلى الوصول إلى تلك الخدمات أو ما إذا كان يستفيد منها مباشرة (على سبيل المثال، معظم الخدمات ليس لها صلة بالأطفال). عادة ما تكون القدرة على الوصول إلى كل خدمة مرتبطة بالسلطة القضائية ذات الصلة، على سبيل المثال، المواطن الذي يقيم في ولاية معينة سيكون من الناحية النظرية قادراً على الوصول إلى الخدمات المستندة إلى الإنترنت التي تقدمها حكومة الولاية، على الرغم من أنه قد لا يحتاج إلى أو تكون قادرة تقنياً على القيام بذلك.			